السيد أبو القاسم الخوئي في مواجهة السلطة

وثائق رسمية تكشف تدخل المرجعية الدينية لإطلاق سراح المعتقلين من آل الحكيم

الأستاذ الدكتور محمد جواد جاسم الجزائري - جامعة الكوفة

واجهت الحوزة العلمية في النجف الاشرف مضايقات من قبل السلطة الحاكمة في العراق خاصة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥، وقد حدث اضطراب أمني في مدينة النجف الاشرف وانتشرت عناصر السلطة في أزقتها وقامت بتفتيش البيوت وساد الرعب والقلق بين أبناء المدينة، وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً من يوم ١٠ أيار ١٩٨٣، داهمت قوة من رجال السلطة قادمة من بغداد بيوت السادة آل الحكيم في مدينة النجف الاشرف، وقامت باعتقال مجموعة كبيرة من علماء وفضلاء الأسرة وشبابها، وقد بلغ عدد المعتقلين في تلك الليلة (٦٦) شخصاً، وتم اقتيادهم الى سجون السلطة في بغداد تاركة النساء والأطفال(١).

واقدمت السلطة الحاكمة على تنفيذ حكم الإعدام بحق عدد من افراد أُسرة آل الحكيم، وصدر

مرسوم جمهوري في ٤ اذار ١٩٨٥ تمت المصادقة فيه على تنفيذ حكم الإعدام بكل من السيد عبد الهادي محسن الحكيم، والسيد محمد رضا محمد حسين سعيد الحكيم، والسيد محمد محمد حسين سعيد الحكيم، والسيد محمد علي محمد جواد الحكيم، والسيد حسن عبد الهادي محسن الحكيم، والسيد حسين عبد الهادي محسن الحكيم، والسيد عبد الصاحب محمد حسين سعيد الحكيم، والسيد بهاء الدين كمال الدين يوسف الحكيم، والسيد ضياء الدين كمال الدين يوسف الحكيم، والسيد مجيد محمود مهدي الحكيم)(٢).

على اثر تلك التداعيات والمضايقات والاعتقالات للحوزة العلمية، قام السيد ابو القاسم الخوئي بالتهديد بالسفر خارج العراق وتغيير محل اقامته ما لم تكف السلطة عن مضايقتها للحوزة العلمية واطلاق سراح المعتقلين من طلبتها، جاء ذلك من خلال رسالة بعثها إلى رئيس السلطة الحاكمة آنذاك في ٥ كانون الثاني ١٩٨٧ وقد جاء في نصها:

"... ان وجود الحوزة العلمية في النجف الأشرف مما لا يخفى على سيادتكم اهميتها في العالم الإسلامي كما ان دعوتكم لي بالرجوع إلى النجف الأشرف عند سفري إلى لندن تدل بوضوح على اهتمامكم بحفظها وقد بلغني المرسل من قبلكم إلى لندن بانكم تدعوني بالرجوع إلى العراق على ان اكون مستمر في القيام بوظائفي الدينية ورعاية الحوزة وادارة شؤونها فلبيت دعوتكم وقدمتها على دعوة الشاه لذهابي إلى ايران مع العلم بانها كانت قبل وصول دعوتكم لي فرجعت إلى النجف الأشرف (٣) وبعد مضي سنين انقلب الأمر وحدث التشويش والاضطراب في الحوزة العلمية حتى بلغ ما بلغ مما هي !، فيه الآن بما هو غير قابل للتحمل فان كنتم على العهد السابق كما هو المأمول فالمرجو اصدار الامر للمسؤولين بالاهتمام بشؤون الحوزة ورفع ما يوجب التشويش وان كان وجود الحوزة العلمية لا سمح ا يتنافى مع مصالح الدولة فالمرجو اصدار اوامركم للدوائر المختصة تسهيل مغادرتنا العراق مع من يتبعنا من افراد الحوزة على ان يمهلونا مدة شهر واحد لتصفية امورنا هذا وقد راجعنا بعض المسؤولين في هذا الموضوع فلم نحصل على النتيجة المطلوبة وا ولي التوفيق..." (٤).

وطلب السيد أبو القاسم الخوئي من رئيس السلطة الحاكمة آنذاك اطلاق سراح افراد الاسرة من عائلة السيد محسن الحكيم، وقد بين السيد الخوئي ان سبب طلبه هذا يعود الى أهمية المرجعية التي شغلها السيد محسن الحكيم طوال ثلاثين سنة مستمرة، ولما له من سمعة مرموقة في العالم الإسلامي، وصنف السيد الخوئي افراد هذه العائلة الى فئتين، الأولى خرجت على العائلة وعملت في السياسة وعلى راسها السيد محمد باقر الحكيم، والفئة الأخرى تؤمن

بالانصراف الى اثراء العلوم الدينية وعدم التدخل في الشؤون السياسية، وأكد الى ان عدد من هؤلاء المعتقلين ممن هو كبير في السن او مريض او ليس له موقف مناوئ للدولة او مخل بأمنها، ثم أشار السيد الخوئي بان هناك رسائل تأتي من مختلف العلماء في العالم الإسلامي لمعرفة مصير افراد هذه الاسرة (٥).

ويبدو ان المراد من كلام السيد الخوئي (ان) فئة خرجت على العائلة (يعني ان السيد الخوئي أراد ان يبين ان الخروج هذا هو خروج عن النهج الحوزي الى العمل السياسي الذي تبتعد عنه المرجعية الدينية وطلبة الحوزة العلمية

لذلك أرسلت الحكومة احمد حسين السامرائي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ومدير الامن العام ومدير أمن النجف والتقوا بالسيد محمد تقي الخوئي والسيد محمد صالح الخرسان والسيد عبد المجيد الخوئي (بوصفهم ممثلين للسيد أبو القاسم الخوئي، وقدم السيد محمد تقي الخوئي لائحة بطلبات السيد أبو القاسم الخوئي تضمنت: (اعفاء ٦٠ طالب علم عراقي من الخدمة العسكرية والافراج عن معتقلي آل الحكيم وعمل مواجهة لأسرهم وأسر باقي المعتقلين من طلبة الحوزة العلمية، وتجديد الاقامات لطلبة الحوزة العلمية من الأجانب) (٦).

استجاب رئيس السلطة الحاكمة لطلب السيد الخوئي فامر بإبلاغ أجهزته الأمنية المختصة اتباع ما يلي:

١. اذا ما تقرر لأسباب امنية تسفير أي شخص من رجال الحوزة العلمية في النجف الاشرف سواء اكان من العلماء او الطلاب او غيرهم فيمنح المسفر وافراد اسرته مهلة مقدارها أسبوع لغرض تهيئة أمور المغادرة بالطريقة التي يرونها وعدم اتباع أية طريقة قسرية ضدهم كالحجز او التسفير بالطريق غير الاعتيادي.
٢. تقوم الجهة الأمنية المختصة بتبليغ عوائل المحجوزين من رجال الحوزة العلمية في النجف الاشرف بمصير المذكورين (يعني) ال الحكيم (فاذا كانوا من الاحياء فلتمكن عوائلهم من زيارتهم، واذا كانت قد صدرت بحقهم احكام بالإعدام وتم تنفيذها فتبلغ العائلة بذلك لكي تتخذ الإجراءات القانونية والشرعية المترتبة عليه.
٣. اذا ما تقرر القبض على أي شخص من رجال الحوزة العلمية، فيجب تجنب تنفيذ إجراءات القبض داخل المدرسة الدينية كلما كان ذلك ممكنا وفي كل الأحوال يجب ان لا يتم ذلك امام السيد الخوئي نفسه او بحضوره.
٤. على مديرية الإقامة في جهاز المخابرات ان تبت بسرعة في معاملات تجديد إقامة طلاب ورجال

الحوزة العلمية حال انتهائها، اما من تقضي الضرورات الأمنية بعدم تجديد اقامته فيبلغ بذلك دون تأخير أيضا لكي يكون بمقدوره مغادرة القطر بالطريقة التي يرغب فيها (٧).

على أثر تلك الرسالة، حصلت الموافقة على الافراج عن خمسة من معتقلي أسرة آل الحكيم لإطلاق سراحهم في ١٦ شباط ١٩٨٧، وهم كل من (السيد علي سعيد الحكيم، والسيد فاضل شاكر الحكيم، والسيد محمد حسين محمد صادق الحكيم، والسيد احمد جاسم الحكيم، والسيد محمد حسين جاسم الحكيم، وتمت الموافقة على تنظيم زيارات شهرية لبقية المحجوزين من عائلة السيد الحكيم بمواجهة ذويهم في سجن أبي غريب المركزي (٨).

الملحق رقم (١)

رسالة السيد أبو القاسم الخوئي الى رئيس الجمهورية في ٧ كانون الثاني ١٩٨٧

الملحق رقم (٢)

كتاب ديوان رئاسة الجمهورية الى مدير الامن العام ومدير جهاز المخابرات

الملحق رقم (٣)

كتاب ديوان رئاسة الجمهورية الى مدير الامن العام

الهوامش:

(١) للتفاصيل عن محنة آل الحكيم في السجن والاعتقال. انظر: رياض الحكيم، في سجون الطافية، ط3، النجف الاشرف: مطبعة الوفاء، ٢٠١٥).

(٢) ((المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ودراستها - العتبة العباسية المقدسة))، المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ 1 اذار ١٩٨٥.

(٣) كانت هذه الدعوة عام ١٩٧٢، وللتفاصيل عنها. انظر، محمد جواد جاسم الجزائري، السيد أبو القاسم الخوئي رؤاه ومواقفه السياسية، بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٩)، ص ٦٨ - ٧٠.

(٤) ((مكتبة الامام الخوئي العامة))، رسالة السيد الخوئي الى صدام حسين رئيس الجمهورية، بتاريخ 5 كانون الثاني ١٩٨٧.

(٥) ((مؤسسة الشهداء))، كتاب ديوان رئاسة الجمهورية الى مدير الامن العام ومدير جهاز المخابرات، ذي العدد ٣٠٠، بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٦) احمد عبد الصاحب الحكيم، (مقابلة شخصية))، مواليد ١٩٦٩، مستشار، النجف الاشرف، بتاريخ ٧ آب ٢٠٢٦.

(٧) ((مؤسسة الشهداء)) كتاب ديوان رئاسة الجمهورية الى مدير الامن العام ومدير جهاز المخابرات، ذي العدد ٣٠٠، بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٨) ((مؤسسة الشهداء))، كتاب ديوان رئاسة الجمهورية الى مدير الامن العام، ذي العدد ٤٨٩، بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٧.